اثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

م.م. زياد نجم عبد السوداني*

المستخلص

يعد الائتمان المصرفي من أهم الأنشطة المصرفية التي تؤديها المصارف التجارية وذلك للعوائد المتولدة عنه والتي تمثل المحور الأساسي لموارد أي مصرف وكذلك الآثار التي يفرزها على مجمل القطاعات الاقتصادية ، وبدون الائتمان المصرفي يفقد المصرف وظيفته الأساسية .

يهدف البحث إلى معرفة اثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية في العراق من خلال تحديد هذا الأثر على نشاط مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة 2008-2010 من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية والمعتمدة على القوائم المالية والمتمثلة بمجموعة مؤشرات السيولة،الربحية،متانة رأس المال ومجموعة مؤشرات المقترضين فضلاً عن الأساليب الإحصائية حيث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس ذلك الأثر.

Abstract

The bank credit is one of the most important banking activities performed by commercial banks and the returns generated by that represent the main axis of the resources of a bank as well as the effects on the overall secreted by the sectors of the economy , and without bank credit and the bank loses its main function

The research aims to find out the impact of credit analysis on the performance of the activities of commercial banks in Iraq by selecting an effect on the activity of the Bank of the Middle East Iraqi investment for the period 2010-2008 through the use of a range of financial indicators and the Baptist on the financial statements of a group indicators of liquidity , profitability , durability head money and a set of indicators borrowers in addition to statistical methods were used simple linear regression model to measure the impact .

المقدمة

يعد الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد بين جانبي الفائض والعجز. ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، بسبب تعثر القروض والتسهيلات . وقد أصبحت مؤشرات تحليل نشاط المقترضين من المواضيع المهمة للنشاط المصرفي وللعاملين فيه بشكل عام ، وذلك باعتباره أداة هامة للوصول إلى دقة في اتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف .

وانسجاماً مع طبيعة الموضوع فقد جرى تقسيم البحث الى خمسة مباحث تناول المبحث الاول منجية البحث ، اما المبحث الثاني فقد تناول الاطار المفاهيمي عن الائتمان المصرفي ، اما المبحث الثالث فقد تناول

* كلية دجلة الجامعة .

مقبول للنشر بتأريخ 2014/3/20

المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الائتمان ، المبحث الرابع فتضمن تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي للفترة من 2008 – 2010 المالية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، واخيرا المبحث الخامس تناول الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول
منهجية البحث

أولا:- أهمية البحث

يعد التحليل الائتماني في الوقت الحاضر ذو أهمية كبيرة وذلك بسبب المخاطر التي تتعرض لها المصارف بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة ، فالقروض المعدومة تعتبر مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها، وتعرض المصرف المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين

ثانياً:- هدف البحث

يهدف البحث إلى معرفة أثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية في العراق من خلال تحديد هذا الأثر على نشاط مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار .

ثالثاً:- مشكلة البحث

تعد عملية التحليل الائتماني احد أهم الوسائل لمعالجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية بسبب القروض المتعثرة لما لها من خسائر مادية تتمثل في عدم أمكانية المصرف من الحصول على أمواله لدى الآخرين ، حيث يتم صياغة مجموعة من الأسئلة التي تجسد أبعاد مشكلة البحث :

1- هل التحليل الائتماني له اثر في تخفيض المخاطر التي تتعرض لها المصارف .
2- هل التحليل الائتماني له اثر على أداء أنشطة المصارف التجارية .

رابعاً:- فرضية البحث:

1- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين التحليل المالي والخسائر التي تتعرض لها المصارف .
2- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين التحليل الائتماني وأداء أنشطة المصرف .

خامساً:- الأساليب المالية والإحصائية المستخدمة في البحث

1- الأساليب المعتمدة على القوائم المالية:

أ- مجموعة مؤشرات السيولة .
ب- مجموعة مؤشرات الربحية .
ج- مجموعة مؤشرات متانة رأس المال .
د- مجموعة مؤشرت المقترضين .

2- الأساليب الإحصائية :

أ- تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس اثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية حيث يستخدم هذا النموذج لقياس مدى تأثير متغير على أخر وإيجاد معامل الانحدار ويحسب وفقاً للصيغة الآتية :

$$Yi = a + bx$$

ب- تم استخدام اختبار(F) لاختبار معنوية التأثير لمعامل نموذج الانحدار الخطي البسيط عند درجة معنوية (0.05) .

سادساً :- عينة البحث

تم اختيار مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة من 2008-2010 ، لكونه من المصارف الجيدة وفقاً لترتيب المصرف قياساً بالمصارف الخاصة في العراق .

المبحث الثاني
أطار مفاهيمي عن الائتمان المصرفي

أولاً : مفهوم الائتمان المصرفي Bank Credit

يُعد الائتمان المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف التجارية، نظراً لارتفاع الفوائد المتحققة عنه مقارنة بالاستثمارات الأخرى، ومن بعد فهو الاستثمار الأكثر فاعلية في تحقيق هدف الربحية (Profitability). (هندي، 1996: 30).

وقد وردت تعاريف كثيرة لمفهوم الائتمان، منها أنه قابلية الحصول على ثروة أو حقاً فيها مقابل الدفع في المستقبل أو هو التبادل الحالي للبضائع والخدمات والممتلكات أو الحقوق فيها مقابل دفع القيمة المساوية لها والمتفق عليها في المستقبل ويعرف كذلك بأنه مقياس لقابلية الشخص المعنوي أو الاعتباري للحصول على القيم الحاضرة (النقود أو البضائع أو الخدمات) مقابل تأجيل الدفع (النقدي عادة) إلى وقت معين في المستقبل (Nilsen,2002:292)

وعليه فأن الائتمان المصرفي يتمثل بصفة أساسية في القروض (Loans) التي تمنحها المصارف لزبائنها من الأفراد أو الهيئات أو المصارف التجارية الأخرى، ويحمل هذا الاستثمار للصارف في طياته مخاطرة (Risk) والمتمثلة في عدم قيام هؤلاء المقترضين (Borrowers) (الزبائن) في سداد القروض وفوائدها في الوقت المحدد للتسديد (Lender) وهو للمصرف (Dickevson, et al., 1995: 50).

وأن كان مفهوم الائتمان ينصرف أساساً إلى القروض كما تبين فهناك استثمارات غيرها تمثل أنماط أخرى للائتمان المصرفي، مثل إصدار بطاقات الائتمان المصرفية (Bank Credit Cards)، فهذا النظام يسمح لحامل البطاقة بشراء ما يحتاجه من سلع أو خدمات من المؤسسات التجارية أو الخدمية إلى تقبل التعامل بتلك البطاقات (كالمؤسسات التجارية المختلفة والفنادق والمستشفيات والمطاعم) دون الحاجة لقيام الزبون بالسداد النقدي الفوري (Reed and Gill, 1989: 70).

كما يُمكن اعتبار خصم الأوراق التجارية (كالكمبيالات مثلاً) نوعاً من أنواع الائتمان المصرفي قصير الأجل، ويقصد بخصم الكمبيالات (Discounting) قبول المصرف لشراء الكمبيالة من المستفيد قبل ميعاد استحقاقها في مقابل دفع ثمن عن قيمتها وفي هذه الحالة تصبح قيمة الكمبيالة ضمن أصول المصارف ويحق له توظيفها في مجالات استثماراته المختلفة.

ويُمكن للمصارف إعادة خصم تلك الكمبيالات لدى البنك المركزي أو إعادة بيعها مرة ثانية لمصارف تجارية أخرى، ويطلق على عملية قيام المصرف بخصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي مصطلح أعادة الخصم.(الشماع ، 1992 : 121)

ومن الضروري التفرقة هنا بين الائتمان المصرفي، وهو ما نحن بصدد شرحه في هذا الفصل، وبين الائتمان التجاري (Trade Credit)، فالائتمان الأخير يتمثل في الديون الناشئة من التعاملات التجارية الآجلة والمسجلة في أوراق تجارية (كمبيالات) تمثل للدائن (البائع) أوراق قبض (Receivable) وللمدين (المشتري بالآجل) أوراق دفع (Payable) كما، ويُعد الائتمان المصرفي أقل تكلفة من الائتمان التجاري وخاصة في حالة عدم الاستفادة من الخصم النقدي الممنوح للتاجر في حالة السداد قبل تاريخ الاستحقاق ولذلك فأن كثيراً من التجار يلجئون إلى الحصول على ائتمان مصرفي لفترة محددة حتى يتمكنوا من الاستفادة من الخصم النقدي الذي يمنح لهم لمدة محددة.(شحاتة ، 1990 : 50)و(محمود ، 1993 : 80)

ويجب على من يستخدم أو يستعمل الائتمان التجاري أن يدرك عناصر التكلفة التي تختفي وراء الخصم النقدي، فالكلفة ليست مقتصرة على نفقة استعمال الأموال بل تمتد لتشمل تكاليف التحوط في مخاطر النكول وكلفة إدارة الائتمان الإضافية الناتجة عن منح الائتمان. (الشماع، 1992: 120)و(توفيق ، 1980 : 30)

ثانياً : مزايا الائتمان Credit Advantage

للائتمان مزايا عديدة وتتمثل بالآتي:- (Sinkey, 1998: 200 – 205)

1. يُعد الائتمان المصرفي وسيلة ملائمة لنقل استعمال الأموال من شخص لأخر أي أنه وسط للتبادل فبواسطة الائتمان يُمكن تحويل مدخرات الأفراد والمنشات والحكومة إلى من يحتاجها أو يستطيع استثمارها في الإنتاج والتوزيع.
2. يُمكن من خلال الائتمان المصرفي توفير الموارد المالية اللازمة لمنشات الأعمال لاستعمالها في الفرص الاقتصادية المختلفة، وكذلك في توسيع قاعدة الإنتاج التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة.

3. أن الائتمان يؤدي إلى عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة بدون استعمال انتظارا لاستعمالها في المستقبل فالفائض النقدي قابل للاستخدام عن طريق الائتمان بحيث تستفيد منه المنشات والأفراد وقت الحاجة إليه.
4. تتطلب عمليات التطور الفني والتقني استبدال المكائن والمعدات ونظراً لارتفاع تكاليف الشراء فأن المنشات تلجأ إلى المصارف للحصول على الائتمان المصرفي لتمويل هذه العمليات.
5. يخفف الائتمان المصرفي الكثير من الصعوبات التي تعترض المنشات المختلفة، خاصة الصغيرة والحديثة في الحصول على الائتمان الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الممولة الأخرى.

ثالثا– أسس منح الائتمان:

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي , Rose (10 : 2002)و(عبد الحميد ، 1990 :60)

أ- توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب- تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

ت- السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف - النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة.

رابعا – معايير منح الائتمان:

ويعد نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C'S أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقاً لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير .

أ) الشخصية Character

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له. وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى. ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.
(الزبيدي ، 2002 : 130) .

ب) القدرة Capacity

وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ... ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع المصرف نفسه أو أية مصارف أخرى. ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها. (Rose , 2005 : 533)

جـ) رأس المال Capital

يعد رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو

بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية. ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث إنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.(الشمري ، 2008 : 68)

د) الضمان Collateral

يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الموجود المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل. وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقترض أنها كافية. إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلاً كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يُطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.(مطر ، 2003 : 354)

هـ) الظروف المحيطة conditions

يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أوفي مرحلة النمو، أوفي مرحلة الاستقرار، أوفي مرحلة الانحدار .(Jessup,2000:468)

خامسا - العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف، وهي .

أ.العوامل الخاصة بالعميل: بالنسبة للعميل تقوم عوامل:

الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم(Dickerson , 1995 : 300) .

ب.العوامل الخاصة بالمصرف:

وتشمل هذه العوامل: (Hempel&Simonson,1999:345)

1. درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.
2. نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.
3. الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.
4. القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

ج. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني:

ويمكن حصر هذه العوامل بما يأتي (Bagchi , 2004 : 300-301) :

1. **الغرض من التسهيل.**
2. **المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.**
3. **مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.**
4. **طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.**
5. **نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.**
6. **مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.**

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي، إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي (حنفي ، 1991 : 140) .

المبحث الثالث

المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الائتمان المصرفي

يعد التحليل الائتماني أداة مهمة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة اذ تشكل مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي الى تجميد جزء مهم من اموال المصرف نتيجة عدم قدرة الزبائن الحاصلين عليها على سداد اقساطها وفوائدها مما يؤدي الى تعرض المصرف المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار الى خسارة حقيقية مادية تتمثل في إعدام الدين وفوائده خاصة اذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسييلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من المصرف للمقترض المتعثر في السداد فضلا عما يسببه الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الاموال لدى المصرف ، ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وتقليل إرباحه وزيادة خسائره . (شحاتة،1990 :60)و (سلطان،1989: 70)

اولا- المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل العمليات الائتمانية للمصرف .

إن المؤشرات المستخدمة في تحليل العمليات الائتمانية للمصرف التي تستخدم كأدوات تشخيص لعوامل النمو الحقيقي في الائتمان المصرفي من جهة ولعوامل الخلل في السياسة الائتمانية من جهة أخرى تساعد على اتخاذ القرارات الموضوعية لإزالة عوامل الخلل وإيجاد الحلول لها فضلاً عن مساندة وتعضيد عوامل النمو بهدف استمرارها ، ولغرض الوقوف على تحليل بيانات القوائم المالية الخاصة بالعمليات الائتمانية ومعرفة معناها ومغزى العلاقات المالية المتداخلة فيما بينها . وعليه فان القوائم المالية المقارنة التي تغطي سنتين أو أكثر تعد ذات منفعة كبيرة ولها ان تغطي مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وكلما طالت المدة يستفاد منها لاغراض المقارنات التاريخية لتساعد المحلل ومتخذ القرارات بالاعتماد عليها لمساندة المؤشرات الايجابية من جهة وإيجاد الحلول والمعالجات للجوانب التي تتطلب ذلك من جهة أخرى .(مختار، 1993 : 50) ومن مجموعات المؤشرات التي جرى اختيارها الآتي :

1- مجموعة مؤشرات السيولة

وهي من أهم المؤشرات في مجال المصارف وتعني مدى قدرة المصرف على تحويل موجوداته الى نقدية دون التعرض الى خسائر كبيرة ، أما سيولة العملية الائتمانية فيقصد بها سرعة وسهولة تحويل هذه العملية الى نقود. والمقصود بسرعة تحويل العملية الى نقود المدة الزمنية التي ستمر قبل استحقاق القروض وهي ما يقابل ثبات الوديعة إذ يجب أن تكون هذه السرعة متناسبة مع معدل ثبات أو بقاء الودائع في المصرف حيث ان السرعة تتوقف على طول أو قصر الاجل الذي تنتهي بانتهائه العملية ،(الحسني والدوري،2008:138) ومن هذه المؤشرات : (الجزراوي والنعيمي،2010: 8-9)

أ- مؤشر مجموع النقدية الجاهزة الى مجموع الودائع والالتزامات المستحقة الأخرى .

ويتضمن بسط هذا المؤشر مجموع النقدية في خزينة المصرف مضافا إليها الأرصدة النقدية المودعة لدى المصرف المركزي بالعملات المحلية والأجنبية والنقدية المودعة لدى المصارف المحلية بالعملات المحلية

والاجنبية فضلا عن النقدية المودعة لدى مصارف خارجية (تظهر في جانب الموجودات). أما مقام المؤشر فيتمثل بالودائع بأنواعها (تظهر في جانب المطلوبات) فضلا عن الالتزامات التي تتضمن الجزء غير المغطى من الكفالات والاعتمادات المستندية (الائتمان التعهدي) فضلا عن الالتزامات الأخرى المستحقة الأداء حين الطلب .

ب- مؤشر مجموع النقدية الجاهزة الى مجموع الحسابات الجارية والودائع .

يتضمن بسط هذا المؤشر النقد في الصندوق وهو النقد الجاهز في خزينة المصرف فضلا عن الاحتياطي النقدي المودع لدى المصرف المركزي فضلا عن ما يمتلكه المصرف من ودائع لدى المصارف الاخرى ومن المتوقع ان يكون هذا الرقم ليس كبيرا ، ويتمثل مقام المعادلة بالحسابات الجارية مضافة للودائع بأنواعها (تحت الطلب ، ولأجل ، والتوفير). وتمثل الودائع بشكل عام أبرز مصادر التمويل الخارجية للمصرف وهي بشقيها الودائع المحلية والودائع الاجنبية تؤلف المصدر الرئيس لأموال المصرف وتظهر في جانب المطلوبات في قائمة المركز المالي ، ويستخدم هذا المؤشر لبيان مدى مساهمة الحسابات الجارية والودائع في توفير النقد في الصندوق ولدى المصارف حيث يمكن استثمار النقد المتأتي من الودائع الممنوحة للمصرف بوصفه مصدر رئيس في منح الائتمان .

ج- مؤشر مجموع النقدية الجاهزة والاوراق المالية قصيرة الاجل الى الحسابات الجارية والودائع

ويمثل بسط المؤشر، البسط نفسه في المؤشرين السابقين مضافا إليهما الاوراق التجارية المخصومة والمبتاعة والتي هي بحوزة المصرف وتظهر في جانب الموجودات المتداولة من قائمة المركز المالي ، أما مقام المؤشر فيتمثل بالمقام نفسه في معادلة المؤشر السابق .

2- مجموعة مؤشرات الربحية :

يعد الربح هدف رئيس من أهداف المصارف فضلا عن اهتمامها بتحقيق أهداف أخرى اجتماعية واقتصادية ،(الحسني والدوري،2008 : 139) وفيما يتعلق بالائتمان سيجري اختيار المؤشرات الآتية : (الجزراوي والنعيمي،2010: 9-10)

أ- مؤشر إجمالي الاستثمارات والقروض والسلف الى إجمالي الحسابات الجارية والودائع .

ويقيس هذا المؤشر مدى كفاية المصرف في مجال استثماره لاجمالي الودائع المتاحة له في سبيل تحقيق الأرباح ، فالاستثمارات تعني مقدار ما يوظفه المصرف من أموال على شكل أوراق مالية ، أما الأوراق التجارية المخصومة فتمثل الكمبيالات التي يقوم التجار وغيرهم بخصمها لدى المصرف. أما القروض والسلف فهي المبالغ الممنوحة للمقترضين (ولم يحين موعد سدادها بعد) . (وتظهر جميعها في جانب الموجودات في قائمة المركز المالي) ، كما يمثل مقام المؤشر الودائع جميعها (تحت الطلب ، ولأجل ، والتوفير) .

ب - مؤشر فوائد القروض والسلف (الدائنة) الى متوسط القروض والسلف .

ويقيس هذا المؤشر مدى تحصيل الفوائد الدائنة كإيرادات للمصرف وهو ناتج عن القروض والسلف الممنوحة خلال السنة ، ويتمثل بسط المؤشر بالفوائد الدائنة التي يتقاضاها المصرف كإيرادات خلال العام مقابل القروض والسلف والحسابات المدينة التي قام بمنحها (يظهر في جانب الإيرادات في قائمة النتيجة) ، أما مقام المؤشر فيتكون من متوسط قيمة القروض والسلف وهو حاصل قسمة (القروض والسلف أول المدة + القروض والسلف آخر المدة) على 2 .

ج- مؤشر هامش الفائدة الى الموجودات المتداولة (العاملة) .

تمثل الفوائد الدائنة إيرادات للمصرف عن القروض الممنوحة للغير بينما تمثل الفوائد المدينة نفقات يدفعها المصرف عن الودائع التي يستلمها من الغير (يظهر في جانب المصروفات في قائمة النتيجة) والفرق بينهما يمثل ربح المصرف ، ويجري احتساب هامش الفائدة في هذا المؤشر من خلال تقسيم هامش ربح الفائدة على الموجودات المتداولة (العاملة) ، وتشمل الموجودات المتداولة (العاملة) كافة الموجودات باستثناء النقدية والموجودات الثابتة.

د- مؤشر صافي الربح بعد الضرائب الى الفوائد الدائنة .

ويجري إستخراج هذا المؤشر (صافي الربح بعد الضريبة) من قائمة النتيجة وتقسيمه على الفوائد الدائنة لغرض معرفة مدى مساهمة إيرادات الفوائد الدائنة في خلق صافي الربح بعد استقطاع الضريبة .

3- مجموعة مؤشرات متانة رأس المال :

أ- مؤشر رأس المال المقرر المدفوع الى الائتمان النقدي والاستثمارات .

رأس المال المدفوع . وهو الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه وأية اضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في مدد لاحقة ، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر.

ب- مؤشر رأس المال المدفوع الى الائتمان النقدي .

ويقصد به رأس المال المستثمر في نشاط المصرف قياسا الى الائتمان النقدي (القروض والسلف ، والحسابات الجارية المدينة ، والأوراق التجارية المخصومة) فقط .

4- مجموعة مؤشرات المقترضين :

أ- مؤشر القروض والسلف الى الحسابات الجارية والودائع .

والمقصود بهذا البند القروض أو ما هو بطبيعتها بشكل عام وهو أكبر بند في جانب الموجودات في قائمة المركز المالي أي انها تمثل الشكل الرئيس لتوظيفات أموال المصرف ، وتبين مدى اعتماد المصارف على الحسابات الجارية والودائع في توفير الائتمان .

ب- مؤشر تطور القروض الى القروض في السنة السابقة .

ويعكس هذا المؤشر توسع الائتمان الممنوح من قبل المصرف والناجم عن زيادة الطلب على الائتمان في القروض (قروض السنة الحالية – قروض السنة السابقة) .

ج- مؤشر القروض والاستثمارات الى الودائع وحقوق الملكية .

ويقيس هذا المؤشر درجة النشاط في مجال توظيف المصرف للودائع وحقوق الملكية في القروض والاستثمارات إذ تشمل الاستثمارات محفظة الأوراق المالية وأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة .

د- مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض .

ويبين هذا المؤشر مقدار الخسارة المتوقعة نتيجة للديون المشكوك في تحصيلها قياسا باجمالي القروض الممنوحة .

هـ- مؤشر حقوق الملكية الى الموجودات الخطرة .

يقيس هذا المؤشر درجة أهمية حقوق الملكية الى الموجودات الخطرة . والموجودات الخطرة هي كافة الموجودات المصرفية عدا النقد في الصندوق والاستثمارات الحكومية كافة (كونها مضمونة) بحسب تعليمات المصرف المركزي العراقي .

ثانياً :- المؤشرات المستخدمة في تحديد اثر التحليل الائتماني على اداء انشطة المصارف التجارية

تم استخدام نموذج الانحدار البسيط لقياس اثر التحليل الائتماني على اداء انشطة المصارف التجارية (مصرف الشرق الاوسط للمدة من 2008-2010) حيث يستخدم هذا النموذج لقياس مدى تأثير متغير على اخر وايجاد معامل الانحدار ويحسب وفقاً للصيغة الاتية :

$$Yi = a + bx$$

المبحث الرابع

نبذة مختصرة عن المصرف

أسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار بوصفه شركة مساهمة برأسمال اسمي قدره 400 مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش / 5211 والمؤرخة في 1993/7/7 والصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ المرقم (36) لسنة 1983 المعدل مدفوعا منه 25% أي 100 مليون دينار وبعد حصول على أجازة العمل المصرفي الصادرة عن البنك المركزي . يهدف المصرف من خلال ممارسة أنشطته إلى تعبئة المدخرات الوطنية وتوضيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة والمساهمة في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية في العراق على وفق أطار السياسة العامة للدولة وبما يحقق أهداف المصرف ونموه وتطوره ، ويتولى المصرف مختلف أنواع الأنشطة المصرفية من خلال الفرع الرئيسي وفروعه العاملة في داخل القطر والبالغ عددها 19 فرعا ثمانية منها داخل بغداد وإحدى عشر أخرى خارجه .

اولاً - تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي للمدة من 2008- 2010

لقد تم تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة من 2008-2010 بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة على الموقع الخاص للمصرف .

اولا- مجموعة مؤشرات السيولة :

من الكشف رقم (1) الخاص بمجموعة مؤشرات السيولة نلاحظ ما يأتي

كشف رقم (1)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار تحليل مؤشرات السيولة للفترة 2008-2010

المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي

ت	مؤشرات السيولة	2008	2009	2010
1	مؤشر مجموع النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع والالتزامات الأخرى	0.423	0.580	0.672
2	مؤشر النقدية الجاهزة إلى مجموع الحسابات الجارية والودائع	0.904	0.938	0.953
3	مؤشر النقدية الجاهزة والأوراق المالية قصيرة الأجل الى الحسابات الجارية والودائع	1.197	1.198	1.199

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى الحسابات الختامية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة 2008-2010 .

1- إن مؤشر مجموع النقدية الجاهزة الى مجموع الودائع والالتزامات الاخرى كانت بمقدار 0,423 مليون دينار نقدية جاهزة احتفظ بها المصرف خلال السنة 2008 المالية من مجموع الودائع والالتزامات الاخرى لمجابهة التزاماته الجارية والفورية ، ونلاحظ ارتفاع النقدية الجاهزة الى 0,580 مليون دينار عام 2009 ، والى 0,672 مليون دينار عام 2010 وهذا معناه انخفاض استثمارات المصرف بشكل طفيف بسبب عامل المخاطرة .

2- إن مؤشر مجموع النقدية الجاهزة الى مجموع الحسابات الجارية والودائع كانت بمقدار 0,904 مليون دينار عراقي نقدية جاهزة احتفظ بها المصرف خلال السنة 2008 ، وارتفع المؤشر الى 0,938 عام 2009 مقارنة بسنة الاساس 2008 ، ثم ارتفع المؤشر الى 0,953 مليون دينار عام 2010 مقارنة بسنة الاساس 2005 . وبشكل عام ان سيولة المصرف كانت جيدة بالنسبة الى مؤشر مجموع النقدية الجاهزة الى مجموع الحسابات الجارية والودائع

3- إن مؤشر مجموع النقدية الجاهزة والاوراق المالية قصيرة الاجل الى الحسابات الجارية والودائع فقد كانت بمقدار1,197 مليون دينار عراقي نقدية جاهزة واوراق مالية قصيرة الاجل احتفظ بها المصرف خلال السنة 2008 من مجموع الحسابات الجارية والودائع ،ارتفعت النقدية الجاهزة والاوراق المالية قصيرة الاجل الى 1,198 عام 2009 ، ثم ارتفعت الى 1,199 عام 2007 .

بشكل عام ان سيولة المصرف بالنسبة لمؤشر مجموع النقدية الجاهزة والاوراق المالية قصيرة الاجل الى الحسابات الجارية والودائع كانت جيدة .

ثانيا- مجموعة مؤشرات الربحية:

من الكشف رقم (2) الخاص بمجموعة مؤشرات الربحية نلاحظ ما يأتي

كشف رقم (2)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمارتحليل مؤشرات الربحية للفترة 2008-2010

المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي

ت	مؤشرات الربحية	2008	2009	2010
1	مؤشر أجمالي الاستثمارات والقروض والسلف الى الحسابات الجارية والودائع	0.082	0.055	0.063
2	مؤشر فوائد القروض والسلف (الدائنة) الى متوسط القروض والسلف	0.455	0.989	0.993
3	مؤشر الفائدة الى الموجودات المتداولة	0.332	0.263	0.254
4	مؤشر صافي الربح بعد الضرائب الى الفوائد الدائنة	0.344	0.244	0.223

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى الحسابات الختامية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة 2008-2010 .

1- إن مؤشر اجمالي الاستثمارات والقروض والسلف الى الحسابات الجارية والودائع كانت بمقدار 0,082 مليون دينار عراقي من اصل اجمالي الحسابات الجارية والودائع عام 2008 بعبارة اخرى اذا كانت ارصدة الحسابات الجارية والودائع في المصرف تشكل 0,082 مليون دينار عراقي منها جرى توظيفها في الاستثمارات والقروض والسلف ، والملاحظ ان المصرف بداء يخفف من ارتفاع استثماراته بشكل عام وكذلك الحال بالنسبة للقروض والسلف .

2- يشير مؤشر فوائد القروض والسلف (الدائنة) الى متوسط القروض والسلف الى ايرادات المصرف من تشغيل الاموال المودعة لديه من القروض والسلف ونلاحظ ان ايرادات المصرف من هذا النشاط كانت بمقدار 0,455 مليون دينار عراقي لسنة 2008 ارتفعت في سنة 2009 لتصل الى 0,989 مليون دينار عراقي وكذلك ارتفعت في سنة 2010 الى 0,993 مليون دينار .

3- إن مؤشر صافي الربح بعد الضرائب كان بمقدار 0,332 مليون دينار من أصل الفوائد الدائنة عام 2008. انخفضت قيمة هذا المؤشر الى 0,263 مليون دينار عام 2009 ، ثم انخفضت مرة اخرى الى 0,254 مليون دينار عام 2010 .

4-إن مؤشر صافي الربح بعد الضرائب كان بمقدار 0,344 مليون دينار من أصل الفوائد الدائنة عام 2008 ، انخفضت قيمة هذا المؤشر الى 0,244 مليون دينار عام 2009 ، ثم انخفضت مرة اخرى الى 0,223 مليون دينار عام 2010 .

ثالثا- مجموعة مؤشرات متانة رأس المال:

من الكشف رقم (3) الخاص بمجموعة متانة رأس المال نلاحظ ما يأتي

كشف رقم (3)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار تحليل مؤشرات متانة رأس المال للفترة 2008-2010

المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي

ت	مؤشرات متانة رأس المال	2008	2009	2010
1	مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي والاستثمارات	0.199	0.211	0.234
2	مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي	0.163	0.177	0.189

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى الحسابات الختامية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة 2008-2010 .

1- إن مؤشر رأس المال المدفوع وقدره 0,199 مليون دينار عراقي كان في عام 2008 ، ارتفعت الى 0،211 مليون دينار عراقي في سنة 2009 ثم ارتفعت الى 0,234 مليون دينار عراقي في سنة 2010 .

2- كان مؤشر رأس المال المدفوع وقدره 0,163 مليون دينار عراقي من مجموع الائتمان النقدي عام 2008 ارتفع الى 0,177 مليون دينار عراقي عام 2009 ثم ارتفع الى 0,189 مليون دينار عراقي عام 2010 . بشكل عام ان الاتجاه العام للسياسة المصرفية هو زيادة رأس المال .

رابعا- مجموعة مؤشرات المقترضين:

من الكشف رقم (4) الخاص بمجموعة مؤشرات المقترضين نلاحظ ما يأتي

كشف رقم (4)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار تحليل مؤشرات المقترضين للفترة 2008-2010

المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي

ت	مؤشرات المقترضين	2008	2009	2010
1	مؤشر القروض والسلف إلى الحسابات الجارية والودائع	0.166	0.277	0.265
2	مؤشر القروض والاستثمارات إلى الودائع وحقوق الملكية	0.573	0.565	0.612
3	مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها إلى أجمالي القروض	0.034	0.135	0.223
4	مؤشر حقوق الملكية إلى الموجودات الخطرة	0.634	0.651	0.733

المصدر : اعداد الباحث استنادا الى الحسابات الختامية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة 2008-2010 .

1- شكل مؤشر القروض والسلف عام 2008 مبلغا قدره 0,166 مليون دينار عراقي ازداد هذا المؤشر الى 0,277 مليون دينار عراقي عام 2009 ، ثم انخفض الى 0,265 مليون دينار عراقي عام 2010 أي بعبارة اخرى الاتجاه العام للمصرف خلال مدة الدراسة هو التوسع في توظيف الحسابات الجارية والودائع في القروض والسلف قصيرة الاجل وهذا اتجاه ومؤشر ممتاز في توظيف موجوداته من الحسابات الجارية والودائع.

2- إن مؤشر القروض والاستثمارات كان بقيمة مقدارها 0,573 مليون دينار عراقي من اصل الودائع وحقوق الملكية في عام 2008 انخفضت في عام 2009 الى 0,565 مليون دينار عراقي ، ثم ازدادت الى 0,612 مليون دينار عراقي عام 2010 بسبب الاوضاع الامنية الجيدة خلال هذه المدة .

3- إن مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها يشكل قيمة مقدارها 0,034 مليون دينار عراقي عام 2008. ارتفعت قيمة مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها الى 0,135 مليون دينار عراقي عام 2009 ، والى 0,223 مليون دينار عراقي عام 2010 بسبب تعثر المقترضين في تسديد ديونهم ولهذا يقوم المصرف بعملية تجديد الديون وجدولتها بعد استقطاع الفوائد والرسوم وهذا هو السبب الرئيس الذي ادى الى ارتفاع مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها .

4-نلاحظ ان مؤشر حقوق الملكية الى الموجودات الخطرة شكلت قيمة مقدارها 0,634 مليون دينار عراقي في عام 2008 . ارتفعت حقوق الملكية الى 0,651 مليون دينار عراقي عام 2009 ، ثم ارتفعت حقوق الملكية الى 0,733 مليون دينار عراقي عام 2010 وهذا يعني ان سياسة المصرف اتجهت الى

تخفيض قيمة الموجودات الخطرة مما أدى الى ارتفاع مؤشر حقوق الملكية خلال المدة المذكورة وهذه سياسة جيدة إتبعها المصرف .

- قياس اثر التحليل الائتماني على مؤشرات السيولة والربحية ورأس المال والقروض والسلف لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة من 2008-2010

يوضح الجدول التالي قياس اثر التحليل الائتماني على مؤشرات السيولة والربحية ورأس المال والقروض والسلف لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة 2008-2010 من خلال المقياس الاحصائي معامل الانحدار (R) .

المتغيرات	معامل الانحدار (R)	درجة لمعنوية (F)
1- اثر التحليل الائتماني على مؤشرات السيولة .	0.4602	0.022
2- اثر التحليل الائتماني على مؤشرات الربحية .	0.5336	0.024
3- اثر التحليل الائتماني على رأس المال .	0.6136	0.025
4- اثر التحليل الائتماني على القروض والسلف .	0.4784	0.021

المصدر : من أعداد الباحث .

لغرض قياس اثر التحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف (مصرف الشرق الأوسط) عينة البحث للمدة 2008-2010 ، تم استخدام معامل الانحدار (R) ودرجة المعنوية (F) والموضحة نتائجه في الجدول أعلاه ، حيث أظهرت نتائج التحليل بأن نسبة معامل الانحدار (R) مرتفعة ، وتدل بوجود اثر كبير للتحليل الائتماني على أداء أنشطة المصارف التجارية (مصرف الشرق الأوسط) عينة البحث وكذلك أظهرت نتائج قيم (F) بأنها معنوية وهذا يثبت صحة الفرضية .

المبحث الخامس
الاستنتاجات والتوصيات

اولاً- الاستنتاجات :

1- سعى المصرف الى القيام بتوجيه أمواله وأموال مودعيه الى الاستثمارات والائتمان بوصفهما من أكثر موجودات المصرف العاملة والمولدة للدخل .
2- إن مؤشرات رأس المال كانت جيدة مقارنة بالائتمان النقدي والاستثمارات خلال المدة ، وهذا دليل على قوة رأس المال كونه يمثل الضمان الاول لمواجهة وتحمل أي نوع من أنواع الخسائر في حالة حدوثه .
3- ان سياسة المصرف الاقراضية تؤثر بشكل مباشر على المخاطرة الائتمانية لذا يدخل التحليل الائتماني من قبل ادارة المصرف في تخفيض الخسائر التي يتعرض لها المصرف .
4- هناك تأثير كبير ومباشر بين السياسة الاقراضية والمخاطرة الائتمانية ، فأن كانت سياسة المصرف الاقراضية متساهلة فأن ذلك سيزيد من المخاطرة الائتمانية .
5- تؤثر عملية التحليل الائتماني على اداء انشطة المصرف من حيث اتباع اقراضية متساهلة او متشددة فأن كانت نتائج تحليل الائتمان جيدة فأن ذلك يعني اتباع سياسة اقراضية متساهلة مما يؤدي الى زيادة الربحية وأن كانت نتائج تحليل الائتمان غير جيدة فأن ذلك يعني اتباع سياسة اقراضية متشددة مما يؤدي الى انخفاض الربحية .
6- يعد التحليل الائتماني اداة مهمة لتخفيض الخسائر التي يتحملها المصرف بسبب القروض والتسهلات المتعثرة .
7- أظهرت نتائج مؤشرات التحليل الائتماني بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين التحليل الائتماني والخسائر التي يتعرض لها المصرف مما يوكد صحة الفرضية الأولى .
8- أظهرت نتائج تحليل معامل الانحدار (R) ودرجة المعنوية (F) بأنها مرتفعة مما يوكد صحة الفرضية الثانية بوجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين التحليل الائتماني وأداء أنشطة المصرف .

ثانياً:- التوصيات

1- نوصي إدارة المصرف الاستمرار على السياسة المعتدلة الخاصة بالموازنة بين السيولة والربحية تجنبا للمخاطر التي تصاحب عادة الظروف غير الطبيعية التي يمر بها العمل المصرفي في العراق بالوقت الحاضر .
2- نوصي إدارة المصرف الاهتمام بتدريب العاملين في المصرف وادخالهم في دورات تطويرية داخل العراق وخارجه لزيادة كفايتهم وخبرتهم في مجال التحليل الائتماني .

3- ضرورة دراسة وتحليل عناصر السياسة الاقراضية للمصرف والقيام باجراء التحليل الائتماني لتخفيض المخاطرة الائتمانية .
4- ان يلاحظ المصرف الموائمة بين السياسة الاقراضية والمخاطرة الائتمانية بما يؤدي الى تخفيض المخاطرة .
5- ضرورة استخدام المؤشرات المالية في تحليل العمليات الائتمانية للصرف لاستخدامها كأداة لتشخيص عوامل النمو الحقيقي في الائتمان المصرفي وتشخيص الخلل في السياسة الائتمانية .
6- ضرورة الاهتمام بالتحليل الائتماني من قبل المصرف وذلك لتفادي القروض والتسهيلات المتعثرة .

المصادر :

أولاً: الكتب العربية

1. الحسني،فلاح حسن ،الدوري،مؤيد عبد الرحمن، ادارة البنوك،دار وائل للنشر ،الاردن،2008
2. الزبيدي ، حمزة محمود ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، الوراق للنشر والتوزيع عمان ، الاردن ،2002 .
3. الشماع، خليل محمد حسن، الإدارة المالية، الطبعة الرابعة، مطبعة الخلود، بغداد، 1992.
4. الشماع، خليل محمد حسن، إدارة المصارف، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد، 1975.
5. الشمري،صادق راشد،ادارة المصارف،الطبعة الاولى،مطبعة الفرح،بغداد،2008 .
6. حنفي ، عبد الغفار ، عبد السلام أبو قحف. الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت،1991 .
7. توفيق، جميل أحمد، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
8. سلطأن، محمد سعيد، إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
9. شحاتة، حياة، مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مطابع الطوبجي التجارية القاهرة، 1990 .
10. طه، طارق، إدارة البنوك، كنج مريوط، الإسكندرية، 1999.
11. عبد الحميد، طلعت اسعد، إدارة البنوك التجارية الإستراتيجية والتطبيق، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1990.
12. محمود، سمير مسلم، التحليل الائتماني، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1993.
13. مختار، إبراهيم، التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1993.
14. مطر،محمد،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني،دار وائل للنشر،الاردن،2003
15. هندي، منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، إسكندرية، 1996.

ثانياً :البحوث العلمية

16- الجزراوي،إبراهيم محمد ،النعيمي،نادية شاكر،تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة ،مجلة الادارة والاقتصاد،العدد الثالث والثمانون ،2010 .

ثالثاً: الكتب الأجنبية

17. Bagchi , S.k. – Credit Risk Management – person education Limiteed, 1 st. ed. 2000, England, uk.
18. Dickerson, B., Campsey, B., and Brigham,k E., Introduction to Financial Management, orgeonatate University, the Drgdon Press, 1995.
19. Hample,George,H&Simonson,Donald G,Bank Management ,tex&case ,New York ,Johnwil and Son,Inc,1999.
20. Nilsen,Jeffrey H.,"*Trade Creddit and the Bank Lending Channel"*,Journal of Mony,Credit,and Banking,Vol.(34),No.(1),2002,P.226-253.
21. Jessup,paul F-modern bank management-west publishing co.2000.
22. Sinkey, J., Commercial Bank Financial Management in the Financial, Services Industry, University of Georgia, Athens, Psrentice Hall, 1998.
23. Reed, Edward W., and Gill, Edward K., Commercial Banking, 4th Ed., Englewood Cliffs, New Gersey, Prentice Hall, 1989.
24. Rose, Peters . – Bank Management and financial services – 6th .Ed . Mcgraw- Hill co. 2005 USA .
25- Rose – pebers – Commercial Bank Management – 5th . ed . Mcgraw – Hill Irwin , 2002 .USA .

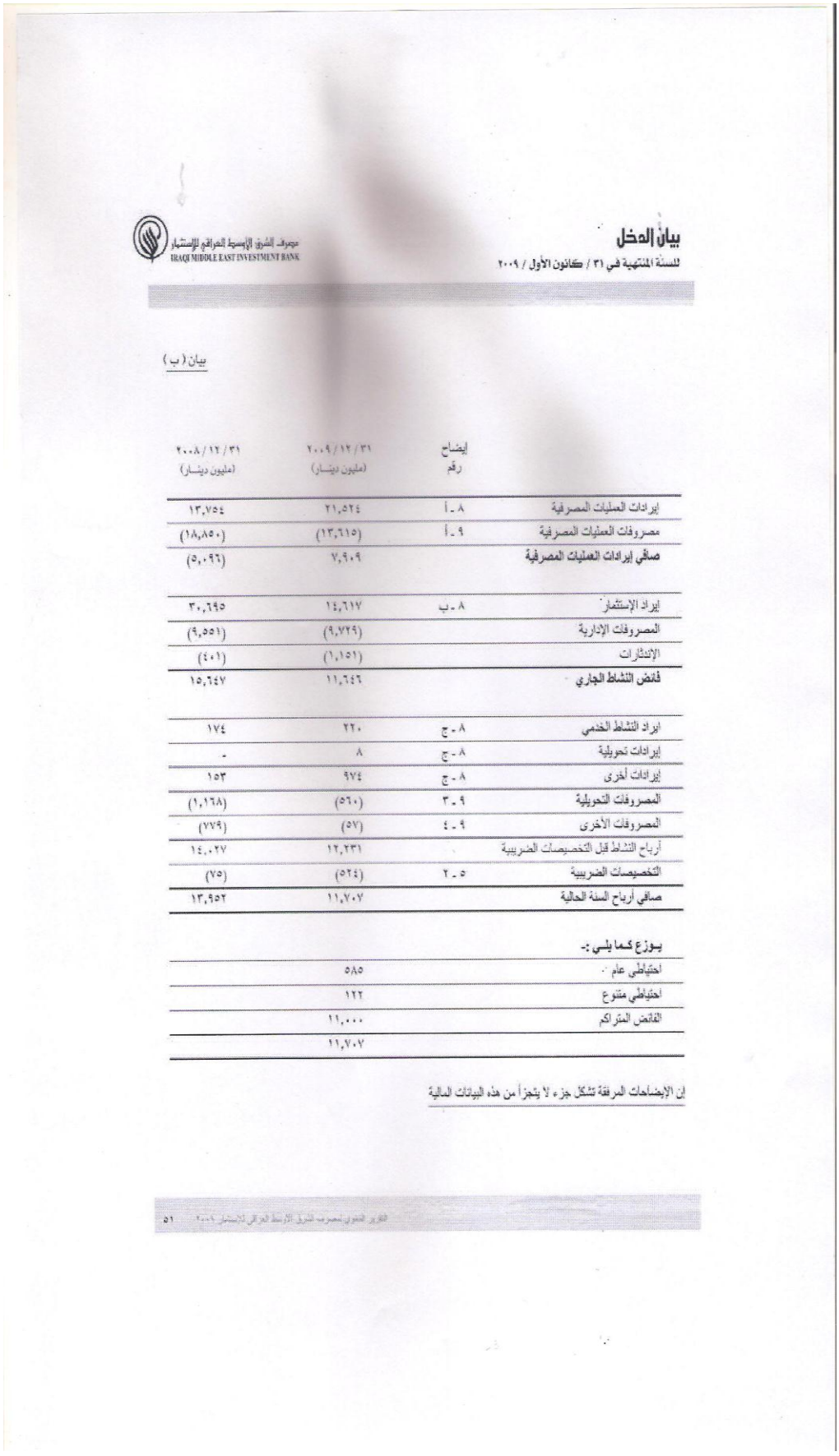

مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
IRAQI MIDDLE EAST INVESTMENT BANK

بيان الدخل
للسنة المنتهية في ٣١ / كانون الأول / ٢٠٠٩

بيان (ب)

	إيضاح رقم	٢٠٠٩/١٢/٣١ (مليون دينار)	٢٠٠٨/١٢/٣١ (مليون دينار)
إيرادات العمليات المصرفية	٨ - أ	٢١,٥٢٤	١٣,٧٥٤
مصروفات العمليات المصرفية	٩ - أ	(١٣,٦١٥)	(١٨,٨٥٠)
صافي إيرادات العمليات المصرفية		٧,٩٠٩	(٥,٠٩٦)
إيراد الإستثمار	٨ - ب	١٤,٦١٧	٣٠,٦٩٥
المصروفات الإدارية		(٩,٧٢٩)	(٩,٥٥١)
الإندثارات		(١,١٥١)	(٤٠١)
فائض النشاط الجاري		١١,٦٤٦	١٥,٦٤٧
ايراد النشاط الخدمي	٨ - ج	٢٢٠	١٧٤
إيرادات تحويلية	٨ - ج	٨	-
إيرادات أخرى	٨ - ج	٩٧٤	١٥٣
المصروفات التحويلية	٩ - ٣	(٥٦٠)	(١,١٦٨)
المصروفات الأخرى	٩ - ٤	(٥٧)	(٧٧٩)
أرباح النشاط قبل التخصيصات الضريبية		١٢,٢٣١	١٤,٠٢٧
التخصيصات الضريبية	٥ - ٢	(٥٢٤)	(٧٥)
صافي أرباح السنة الحالية		١١,٧٠٧	١٣,٩٥٢

يوزع كما يلي :-

احتياطي عام	٥٨٥
احتياطي متنوع	١٢٢
الفائض المتراكم	١١,٠٠٠
	١١,٧٠٧

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار
IRAQI MIDDLE EAST INVESTMENT BANK

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ / كانون الأول / ٢٠٠٩

بيان (د)

	السنة الحالية (مليون دينار)	السنة السابقة (مليون دينار)
التدفقات النقدية من النشاط الجاري		
فائض النشاط قبل التخصيصات الضريبية	١٢,٢٣١	١٤,٠٢٧
الاندثارات والإطفاء	١,١٥١	٤٠١
النقص في التخصيصات	(٣٩٠)	١,٧٠٨
ربح العمليات قبل التغييرات في رأس المال العامل	١٢,٩٩٢	١٦,١٣٦
الزيادة في المدينين والأرصدة المدينة	٩٧,٧٣٩	(٧٤,٠٣٧)
الزيادة / النقص في الدائنين والأرصدة الدائنة	(٤٥,٣٠٨)	٥١,٤١٢
الزيادة / النقص في الائتمان النقدي	(٤٧,٢٦١)	١,٩٦٣
الزيادة في الحسابات الجارية والودائع	٢١,٤١٤	٩٨,٠٤٣
التخصيصات الضريبية المسددة	(٧٥)	(١,٧٤٤)
صافي النقد الناتج من النشاط الجاري	٣٩,٥٠١	٩١,٧٧٣
التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري		
النقص في الاستثمارات المالية	١١٠,٥٣٠	(٣٦,٥٥١)
اقتناء ممتلكات ومعدات	(١٧,٣٩٣)	(٧,٢٨٤)
مشاريع تحت التنفيذ	٥,٦٧٢	(٤,٢٩٧)
صافي النقد المستخدم في النشاط الاستثماري	٩٨,٨٠٩	(٤٨,١٣٢)
التدفقات النقدية في أنشطة التمويل		
زيادة في رأس المال	١٣,٠٠٠	١١,٠٠٠
الأرباح الموزعة	(١٣,٠٠٠)	(١١,٥٦١)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية	-	(٥٦١)
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل	١٣٨,٣١٠	٤٣,٠٨٠
النقد والنقد المعادل		
في بداية السنة	٢١٧,٤٣٤	١٧٤,٣٥٤
في نهاية السنة	٣٥٥,٧٤٤	٢١٧,٤٣٤

الميزانية العامة كما في ٣١ / كانون الأول / ٢٠١٠

بيان (أ)

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	السنة الحالية ٢٠١٠	السنة السابقة ٢٠٠٩
	١	**الموجودات**		
		الموجودات المتداولة		
١	١٨	النقود	٣٤٣,٩٠٩,٦٠٥,٩٧٨	٣٥٥,٧٤٤,٤٢٩,٧٧١
٢	١٥	الإستثمارات	٨,٧٠٢,٢٦٠,٣٢٠	٧٧,٠٦٧,٤٧٦,٥٠٥
		الائتمان النقدي		
٣	١٤	أوراق تجارية مخصومة ومبتاعة	٢٥٠,٢٨٨,١٠٠	١,٢٠٦,٢٥٠
٤	١٤	القروض والتسليفات	١٤٢,٣٨٠,٨٠٥,٨٥٢	٦٣,٧٩٨,٦٩٧,٩٤٥
			١٤٢,٦٣١,٠٩٣,٩٥٢	٦٣,٧٩٩,٩٠٤,١٩٥
٥	١٦	المدينون	٢٥,٩٤٧,٥٠٠,٩٧٤	١٣,٩٤٤,١٤٤,٤٣٢
		مجموع الموجودات المتداولة	٥٢١,١٦٠,٤٦١,٢٢٤	٥١٠,٥٥٥,٩٥٤,٩٠٣
		الموجودات الثابتة		
٦	١١	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية	٥٥,٩٧٩,٢٢٠,٧٧٥	٤٦,٩٧٨,٣٠٧,١٩٥
٦	١٢	مشروعات تحت التنفيذ	٢,٩٥٥,٨٦١,١٨٨	٥,٧٦٠,١٠٠
		مجموع الموجودات الثابتة	٥٨,٩٣٥,٠٨١,٩٦٣	٤٦,٩٨٤,٠٦٧,١٩٥
		مجموع الموجودات	٥٨٠,١٢٥,٥٤٣,١٨٧	٥٥٧,٥٤٠,٠٢٢,٠٩٨
		الحسابات المتقابلة المدينة		
١١		تقابل التزامات لقاء تعاملات المصرف بعد تنزيل التأمينات	٤٤٣,٦٦٧,٨٠٧,٦٦٠	٢٥٩,١٩٣,٣٦٠,٢٩٧
	٢	**مصادر التمويل**		
		مصادر التمويل قصيرة الأجل		
٧	٢٢	التخصيصات	١١,٧١٩,١٤٧,١١٩	١٠,٧٨٥,٦٢١,١٠٢
٩	٢٦	الدائنون	٢٠,٩٨٠,٨٣٨,٢٧٨	١٨,٦٩١,٨٤٣,٦١٨
٨	٢٥	الحسابات الجارية والودائع	٤٩٣,٣٢٧,٢١٠,٥٥٠	٤٥٢,٥١٥,٣٤٢,٣٢٣
			٤٩٦,٠٢٧,١٦٠,٩٤٧	٤٨١,٩٩٢,٨٠٧,٣٨٣
		حقوق المساهمين		
	٢١	رأس المال المدفوع	٦٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٠	٢٣	الاحتياطيات	١٨,٠٩٨,٣٥٢,٢٤٠	٢٠,٥٤٧,٢١٤,٧١٥
		مجموع حقوق المساهمين	٨٤,٠٩٨,٣٥٢,٢٤٠	٧٥,٥٤٧,٢١٤,٧١٥
		مجموع مصادر التمويل	٥٨٠,١٢٥,٥٤٣,١٨٧	٥٥٧,٥٤٠,٠٢٢,٠٩٨
		الحسابات المتقابلة الدائنة		
١١		التزامات المصرف لقاء العمليات المصرفية بعد تنزيل التأمينات	٤٤٣,٦٦٧,٨٠٧,٦٦٠	٢٥٩,١٩٣,٣٦٠,٢٩٧

عن مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) / بغداد

المدير التنفيذي لقطاع المحاسبة المالية ندى عبد الإله علي	المدير المفوض حكمت جرجيس بهنام	رئيس مجلس الإدارة مجيد حميد علي الحافظ

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
IRAQI MIDDLE EAST INVESTMENT BANK

كشف الأرباح والخسائر كما في ٣١ / كانون الأول / ٢٠١٠

بيان (ب)

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	السنة الحالية ٢٠١٠	السنة السابقة ٢٠٠٩
		إيرادات النشاط الجاري		
١٢	٤٤	إيرادات العمليات المصرفية	٣١,٠١٦,٢٤٥,٨٦٦	٢١,٥٢٣,٦٥٥,٦٤٤
١٣	٤٦	إيراد الاستثمار	١,١٥٨,٣١٧,٦٨٨	١٤,٦١٩,٧٥٤,٥٥٥
			٣٢,١٧٤,٥٦٣,٥٥٤	٣٦,١٤٠,٤١٠,١٩٩
		تنزل المصروفات الجارية		
١٤	٣٤	مصروفات العمليات المصرفية	١١,٢٧٥,٣٩٨,٩٩٩	١٣,٦١٤,٥٦١,٥٨٢
٦	٣٧	الإنتتار والإطفاء	٩٧٩,١٦٥,٤٩٦	١,١٥١,٠١٤,٧٤٠
١٥	٣٠ - ٣٣	المصاريف الإدارية	١٠,٣٥٢,٩٩٩,٠٠١	٩,٧٢٨,٧٩٥,٣٠٤
		مجموع المصروفات	٢٢,٥٠٧,٥٦٣,٤٩٦	٢٤,٤٩٤,٣٧١,٦٢٦
		فائض العمليات الجارية	٩,٦٦٧,٠٠١,٠٥٨	١١,٦٤٦,٠٣٨,٥٧٣
١٦	٤٣ - ٤٩	تضاف : الإيرادات المتفرقة والأخرى	٧٤٥,٨٩٦,٤٢٠	١,٢٠٢,٢٤٣,٠٥٥
		تنزل : المصروفات التحويلية والأخرى		
١٧	٣٨	مصروفات تحويلية	٣١٩,٨٣٠,٦٠٥	٥٩٠,٠٧٣,٦٢٨
١٨	٣٩	مصروفات أخرى	١٧,٦٠٤,٩٧٧	٥٧,٥٠٥,٩٣١
			٣٣٧,٤٣٥,٥٨٢	٦١٧,٥٧٩,٥٥٩
		الفائض - القابل للتوزيع	١٠,٠٧٥,٤٦٠,٨٩٦	١٢,٢٣٠,٧٠٢,٠٦٩

يوزع كما يلي :-

ضريبة الدخل	١,٤٤٨,١٢٨,٨٢١
إحتياطي قانوني	٤٣١,٣٦٦,٦٠٤
فائض متراكم (أرباح غير موزعة)	٨,١٩٥,٩٦٥,٤٧١
	١٠,٠٧٥,٤٦٠,٨٩٦

كشف التدفق النقدي للسنة المنتهية في ٣١ / كانون الأول / ٢٠١٠

بيان (ج)

البيان	دينار	دينار
رصيد النقد في ١ / ١ / ٢٠١٠		٣٥٥,٧٤٤,٤٢٩,٧٧١
الموارد		
حصة رأس المال والإحتياطيات من صافي الربح	٨,٥٥١,١٣٧,٥٢٥	
الزيادة - في التخصيصات	٩٣٣,٥٢١,٠١٧	
النقص - في الإستثمار	٦٨,٣٦٥,٢١٦,١٨٥	
الزيادة - في الحسابات الجارية الدائنة	٧٩٣,٥٤٨,٩٨٥	
الزيادة - في الحسابات النوفير	١٧,٠٨٧,٢١٣,٩٠١	
الزيادة - في الدائنين	٢,٢٨٨,٩٩٤,٣٦٠	
مجموع الموارد		٩٨,٠١٩,٧٣١,٩٧٣
النقود المهيأة للاستخدام		٤٥٣,٧٦٤,١٦١,٧٤٤
الزيادة - في القروض والتسليفات	٧٨,٨٣١,١٨٩,٧٥٧	
الزيادة - في المدينين	١٢,٠٠٣,٣٥٦,٥٤٢	
النقص - في الحسابات والودائع	٤,٣٩١,٦٠٠,٧٧٠	
النقص - في الحسابات التأمينات المستلمة والحوالات	٢,٦٧٧,٣٩٣,٩٢٩	
الزيادة - في الموجودات الثابتة	٩,٠٠٠,٩١٣,٥٨٠	
الزيادة - في المشروعات تحت التنفيذ	٢,٩٥٠,١٠١,١٨٨	
مجموع الأستخدامات		١٠٩,٨٥٤,٥٥٥,٧٦٦
رصيد النقد في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٠		٣٤٣,٩٠٩,٦٠٥,٩٧٨

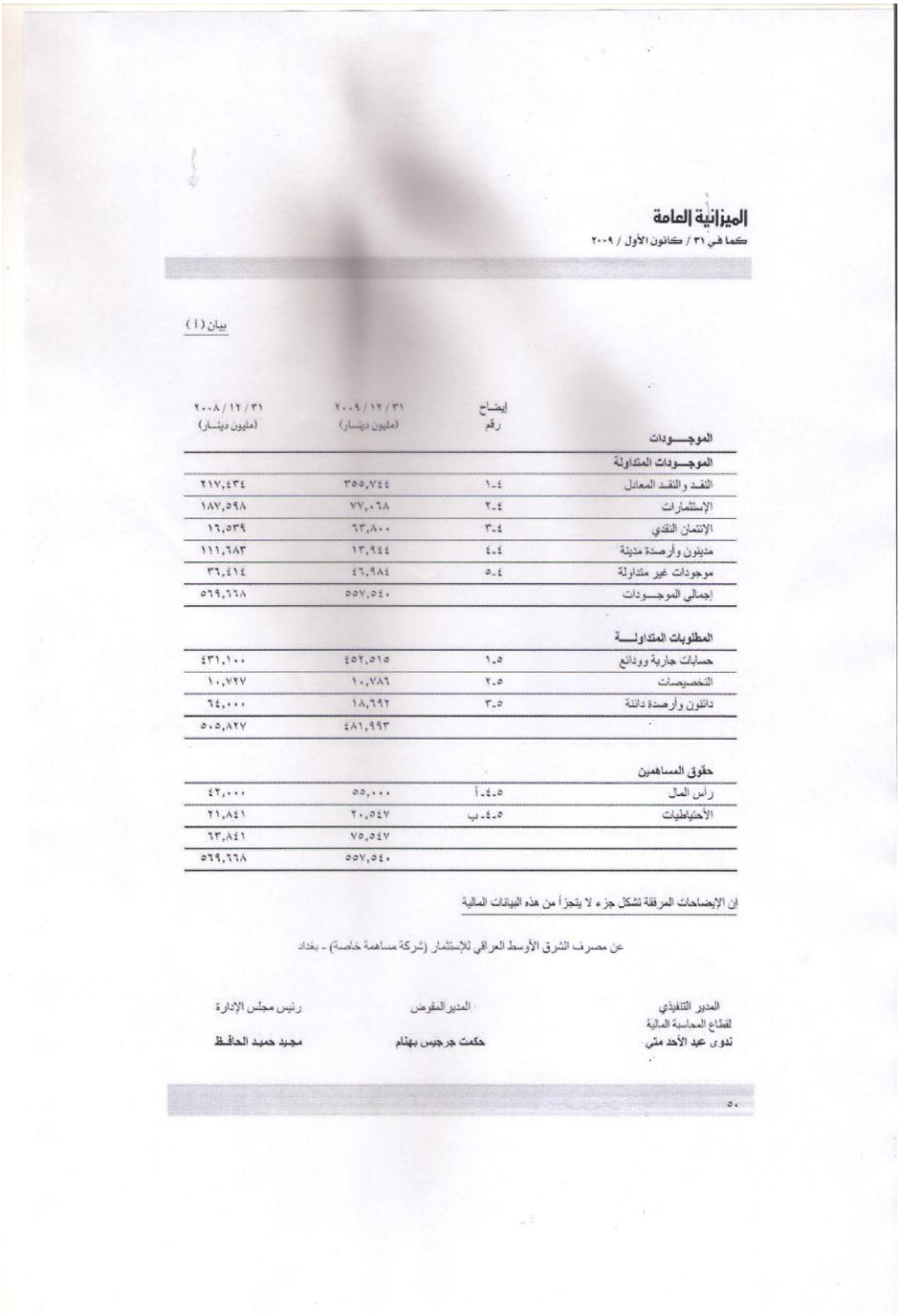

الميزانية العامة

كما في ٣١ / كانون الأول / ٢٠٠٩

بيان (أ)

الموجـــودات	إيضاح رقم	٢٠٠٩/١٢/٣١ (مليون دينـار)	٢٠٠٨/١٢/٣١ (مليون دينـار)
الموجـــودات المتداولة			
النقد والنقد المعادل	١-٤	٣٥٥,٧٤٤	٢١٧,٤٣٤
الإستثمارات	٢-٤	٧٧,٠٦٨	١٨٧,٥٩٨
الإئتمان النقدي	٣-٤	٦٣,٨٠٠	١٦,٥٣٩
مدينون وأرصدة مدينة	٤-٤	١٣,٩٤٤	١١١,٦٨٣
موجودات غير متداولة	٥-٤	٤٦,٩٨٤	٣٦,٤١٤
إجمالي الموجـــودات		٥٥٧,٥٤٠	٥٦٩,٦٦٨
المطلوبات المتداولـــة			
حسابات جارية وودائع	١-٥	٤٥٢,٥١٥	٤٣١,١٠٠
التخصيصات	٢-٥	١٠,٧٨٦	١٠,٧٢٧
دائنون وأرصدة دائنة	٣-٥	١٨,٦٩٢	٦٤,٠٠٠
		٤٨١,٩٩٣	٥٠٥,٨٢٧
حقوق المساهمين			
رأس المال	١-٤-٥ أ	٥٥,٠٠٠	٤٢,٠٠٠
الأحتياطيات	٤-٥ ب	٢٠,٥٤٧	٢١,٨٤١
		٧٥,٥٤٧	٦٣,٨٤١
		٥٥٧,٥٤٠	٥٦٩,٦٦٨

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

عن مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

المدير التنفيذي لقطاع المحاسبة المالية	المدير المفوض	رئيس مجلس الإدارة
ندى عبد الأحد متي	حكمت جرجيس بهنام	مجيد حميد الحافظ

٥٠

.....

.....

.....